جامعة دمنهور
كـــلية الآداب

مادة : النزاع العربى الإسرائيلى

أ.د/ سامى محمد عبدالعال
الفرقة الرابعة – قسم السياسة

المحاضرة رقم ٤

تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

- لا يمكن فصل مسألة الوضع القانوني للقدس عن وضع فلسطين ككل. كانت السيادة على فلسطين قبل الانتداب بما فيها القدس بأيدي العثمانيين. حيث لم يحول الانتداب السيادة إلى سلطة الانتداب، ولم يتم تحويلها إلى عهد عصبة الأمم.
- فقد كانت السيادة فعلياً معلّقة أثناء فترة الانتداب. استمر هذا الوضع حتى إقامة دولة إسرائيل واعتراف المجتمع الدولي بها كدولة ودخولها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

- فلقد اقترح برنارد واستر ستاين فى محاضرة له فى لندن ضم الحى المسلم فى البلدة القديمة بالقدس وحِى سلوان ضمن قطاع ضيق يشمل الأحياء العربية من رام الله شمالاً إلى الشيخ جراح، وهو قطاع يسكنه حوالى ٣٠ ألف عربى، وأن يتولى الفلسطينيون السلطة بما يمكنهم من إقامة عاصمتهم فى هذا القطاع من القدس القديمة، وفى رأيه أن هذا التقسيم يحقق احتفاظ إسرائيل ببقية البلدة القديمة والأحياء التى أقامتها منذ عام ١٩٦٧ شمالاً وجنوباً وشرقاً، مع خضوع كل من الإسرائيليون والفلسطينيين لسلطتهم الوطنية، أما الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، فيرى أن تخضع لضمانات دولية.

تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

- وتعلن إسرائيل دائماً رفضها لأن تكون القدس عاصمة لدولتين (إسرائيل وفلسطين) على نحو ما تطالب به السلطة الفلسطينية، وتمسكها بالسيادة على المدينة الموحدة بأكملها، مدعية أن المطلب الفلسطينى يعنى تقسيم المدينة من جديد. والواقع أن إسرائيل قد نجحت إلى حد كبير فى استغلال فكرة بقاء المدينة موحدة بعد أن كانت الحواجز والأسلاكِ الشائكة تفصل بين شطريها، والاستفادة من تقبل الفكرة عالمياً فى المطالبة ببسط سيادتها عليها ورفض إقامة عاصمة للفلسطينيين فيها بحجة عدم تقسيمها ولأنها مدينة مقدسة.

تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

- وأخيراً وبالرغم من ذلك كله وامتداداً لاتفاقيات أوسلو فقد عقد مؤتمر كامب ديفيد (٢) بالولايات المتحدة فى يوليو ٢٠٠٠ بعد اجتماعات دامت لأكثر من عشرين يوماً داخل معسكر كامب ديفيد الثانية، وفي شأن مشكلة القدس خرج الراعى الأمريكى المفترض فيه الحياد طبقا لقواعد القانون الدولى فى شأن قواعد مقدمات السلام، خرج بأحدث المهازل متآمراً مع الطرف الإسرائيلي على القدس بمقترحات فى غاية الغرابة والاستخفاف بالقواعد الدولية والحقوق الثابتة فى شأن القدس، حيث اقترح أن تكون السيادة على القدس القديمة بالكامل لإسرائيل، أما السيادة على الأماكن الإسلامية المقدسة فقد قسمها إلى أربعة أقسام:-

تقسيم القدس القديمة ومشكلة السيادة عليها

- الأول: تكون السيادة على ساحة المسجد الأقصى لإسرائيل.
- الثانى: تكون السيادة على حافظ البراق (المبكى) لإسرائيل.
- الثالث: تكون السيادة على مبنى المسجد الأقصى القائم على وجه الأرض للفلسطينيين.
- الرابع: أن تكون السيادة على الأرض التى تحت المسجد الأقصى لإسرائيل.
- وبالطبع تمهيداً لهدم المسجد بحجة البحث عن الهيكل المزعوم وجوده تحت المسجد من خلال أساطير بنى صهيون التى لا تنتهى، والتى يقيم عليها كافة ممارساته على الأرض العربية المحتلة.